**المحاضرة الرابعة: مصادر السماع**

1-كلام العرب:

أنفق النحاة جهدا كبيرا في جمع المادة اللغوية، هذه الثروة التي شغلت الجزيرة العربية برمتها، ولكن النحاة يشترطون في ذلك شروطا ثلاثة هي: الفصاحة وصحة السند والاطراد.

الفصاحة:

العرب الفصحاء هم الذين أنشأوا في بيئة تتكلم عربية لم تبتعد عن لغة القرآن، وقد شاع ذلك في قبائل تميم وأسد وقيس وهذيل وبعض كنانة وبعض طي. والظاهر أن أكثر أخذ النحاة إنما كان من منطقة تمتد من الجزء الغربي من بادية نجد إلى ما يتصل بذلك من السفوح الشرقية لجبال الحجاز، قال أبو عمرو بن العلاء: " ما أقول "قالت العرب" إلا إذا سمعته من عجز هوزان. وفي رواية أخرى: إلا إذا سمعته من هؤلاء: بكر بن هوزان، وبني كلاب، وبني هلال، أو من عالية السافلة، أو من سافلة العالية، إلا لم أقل: قالت العرب." أما البيئة الزمانية للفصاحة وهو ما يعبر عنه بعصور الاحتجاج فتنحصر فيما قبل الإسلام بقرن ونصف حتى القرن الرابع للهجرة، أما أهل الحضر فتتقلص إلى القرن الثاني للهجرة.

إنّ النحاة عندما حصروا الاحتجاج في هذه البيئة زمانا ومكانا إنما كان هدفهم الاعتماد على لغة صافية توارثتها الأجيال المتعاقبة ولم يتأثر أهلها بأي عامل خارجي وعاشوا عزلة لغوية متمكنة.

صحة السند:

يقول عبد الرحمان الأنباري:" اعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين: تواتر وآحاد، فأما التواتر فلغة القرآن الكريم وما تواتر من السنة وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم.... وأما الآحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر وهو دليل مأخوذ به."

ثم يضيف:" اعلم أنه يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلا رجلا كان أو امرأة حرَّا أو عبدا كما يشترط في نقل الحديث لأنّ بها معرفة تفسيره وتأويله فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله وإن لم تكن الفضيلة من شكله".

وفي المرسل و المجهول يقول : "اعلم أن المرسَل هو الذي انقطع سنده....و المجهول هو الذي لم يعرف ناقله...وكل واحد من المرسل و المجهول غير مقبول، لأن العدالة شرط في قبول النقل، والجهل بالناقل يوجبان الجهل بالعدالة، فأنّ من لم يذكر اسمه أو ذكر اسمه ولم يعرف، لم تعرف عدالته."

نستخلص من كلام الأنباري الآتي:

- يحتج في اللغة بما نقل نقلا متواترا أو نقل آحاد، فأما الأول فدليل قطعي كما هو حال القرآن الكريم أو الأحاديث النبوية الصحيحة او كلام العرب المنقول نقلا متواترا. وأما الثاني فيجوز الأخذ به لكنه لا يرتقي في قوته إلى الأول.

- يشترط في ناقل اللغة أن يكون عدلا، والعدالة في مفهومها العام استقامة في السلوك، وهي هنا تفيد التنزه عن الكذب.

- يشترط في السند أن يكون متصلا، فالسند المرسل مرفوض.

- يشترط في الناقل أو المنقول عنه أن يكون معلوما فلا عبرة بالنقل عن مجاهيل.

الاطراد:

تعريف الأنباري للنقل الذي ذكر فيه أن النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة.

فالكلام العربي المعتدّ به في الاحتجاج هو الكثير لا القليل ويعود الاعتداد بهذا الشرط إلى زمن أبي عمرو بن العلاء الذي سئل عما وضع مما سماه عربية، أيدخل فيه كلام العرب كلّه؟ فقال: لا، فقيل: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟

قال: أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات."

وغدا صنيع أبي العلاء دأب النحاة بعده كسيبويه والأخفش الأوسط والفراء، وغيرهم.

فهذا سيبويه يحكم بأن الاسم المحكي يلزم صورته التي حكي بها ولو سبق بحرف جرّ مثلا، لأن ذلك هو الكثير المطرد في كلام العرب، يقول: "سمعتُ عربيا مرة يقول لرجل سأله فقال: أليس قُرشياً؟ فقال: ليس ب "قرشيا"، حكاية لقوله. فجاز هذا في الاسم الذي يكون علَماً غالبا على ذا الوجه، وذلك أنه الأكثر في كلامهم."

أما الأخفش الأوسط، تلميذ سيبويه، فيستعمل في كتابه "معاني القرآن ما يدل على اعتماده على الكثرة فيقول "كما تقول العرب" من ذلك ما جاء في قوله تعالى: (ومَا يُشْعرُكُمْ إنَّهَا إذَا جَاءَتْ لاَ يُومنُونَ) الأنعام 109

قرأ بعضهم "أَنَّهَا" التي بمعنى" لعلها" يقول أبو الحسن:" كما تقول العرب: "اذهب إلى السوق أنك تشتري لي شيئا، أي لعلك ". أما ما روي عن العرب قليلا غير مطرد فهو في نظره قبيح، يقول: "ف (لغوتَ تلغو) مثل(محوت، تمحو) وبعض العرب يقول(لَغي يَلغَى) وهي قبيحة قليلة، ولكن (لَغيَ بكذا وكذا) أي: أُغْريَ به، فهو يقوله ويصنعه."

وإذا مثلنا بكلام الفراء فإننا نراه بين المطرد وغيره، فأما المطرد بقوله: "ذلك من كلام العرب" أو "هذا من كلام العرب" كما جاء في قوله تعالى(إلاَّ أَن يَخَافَا أَلاَّ يُقيمَا حُدُودَ الله) البقرة 229 يقول الفراء معلقا على قراءة أُبيّ (إلاَّ أَن يَظَنَّا أَلاَّ يُقيمَا حُدُودَ الله):" والخوف والظن متقاربان عند العرب، من ذلك أن الرجل يقول: قد خرج عبدك بغير إذنك، فتقول أنت: قد ظننت ذك وخفت ذاك والمعنى واحد"، اما غير المطرد أو القليل فيعبر عنه بالقول" العرب لا تكاد تقول"، أو ما أفاد هذا المعنى من العبارات، جاء في قوله تعالى(وَاشْكُرُوا لي وَلاَ تَكْفُروُن) البقرة152، يقول الفراء:" العرب لا تكاد تقول: شكرتك، إنما تقول شكرتُ لك، و نَصَحْتُ لك ولا يقولون: نصحتك ،وربما قيلتا."

2\_ القرآن الكريم:

القرآن الكريم هو كتاب العربية الأول أصح الكتب سنداً وأعلاها بلاغة وأكثرها ثراءً وعنه صدرت كل علوم اللغة. وعلى الرغم من أن القرآن الكريم وصلنا متواترا صحيح السند إلاّ أنه لم يرد بوجه واحد إنما بعدة أوجه وهو ما يعبر عنه بالقراءات.

تعريف القرآن الكريم:

"القرآن الكريم هو كتاب الله المنزّل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم باللفظ العربي، المنقول إلينا بالتواتر المكتوب بالمصاحف المتعبّد بتلاوته المبدوء بسورة الفاتحة المختوم بسورة الناس"

نختار من هذا التعريف ما له صلة بموضوعنا، موضوع السماع، حيث جاء فيه أن القرآن هو" المنقول إلينا بالتواتر"، فالنقل إذاً قسمان: تواتر وآحاد.

النقل المتواتر: هو ما ينقله جمع عن جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب.

نقل الآحاد: وفيه يتم النقل بما لم يبلغ حدّ التواتر كأن يكون بواحد أو اثنين على الأكثر.

إنّ وصول القرآن إلينا بالتواتر لا يعني أنه بلغنا على حرف واحد، إنما جاء كما روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم:" أنزل القرآن على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه"

إن انتشار القرآن بين المسلين عبر قراءات معينة يدل دلالة قاطعة على مرونة لغة هذا الكتاب، فعربيته طيِّعة لأن ينطقها العرب على اختلاف لهجاتهم، والعربي في صدر الإسلام يجد صعوبة في أن يكيٍّف لسانه مع لهجةٍ قومه، وهكذا صار بإمكان كل العرب أن يتكلّموا القرآن وفق ما يناسب لهجاتهم دون أن ينقص ذلك من قدسية هذا الكتاب أو يؤثر على روحه أو يصرفه عن أهدافه السامية في إصلاح حياة الناس.

واللافت للنظر أن الصحابة رضوان الله عليهم ما كانوا كلهم يومئذ يعرفون لغات بعضهم، بل فيهم من ينكر قراءة غيره لولا أن الرسول صلى الله عليه وسلم يحسم الأمر ويثبت لهذا قراءته وللآخر قراءته، والمتأمل تاريخ القراءات يلاحظ أنها كانت في أول عهدها متروكة للناس يقرؤون القرآن وفق ما تيسر لهم، فلكل صحابي قراءته التي أقرّه عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم، لكن بتتالي العصور لم يعد في الإمكان ترك ذلك مطلقا بين الناس، فقد اتسعت رقعة الدولة الإسلامية واختلطت العرب بالأعاجم وفشا اللحن وتقلصت بيئة الفصاحة، فلم يعد بُد من تقليصها إلى سبع قراءات متواترة مع ثلاث مشهورة وما سوى ذلك فشاذ، وقد نسبت كل قراءة إلى صاحبها، والقراء السبعة هم:

1. عبد الله بن عامر اليحصبي (ت118ه)
2. عبد الله بن كثير(ت120ه)
3. عاصم بن بهدلة الأسدي(ت154ه)
4. أبو عمرو بن العلاء (ت154ه)
5. حمزة بن حبيب الزيات(ت156ه)
6. نافع بن نعيم المدني(ت169ه)
7. علي بن حمزة الكسائي(ت189ه)

وألحق بهؤلاء السبعة ثلاثة آخرون هم:

1. أبو جعفر المدني (يزيد بن القعقاع) (132ه)
2. يعقوب بن إسحق الحضرمي(185ه)
3. خلف بن هشام بن طالب(229ه)

لكن ما الشروط التي وضعها العلماء لقبول القراءة؟

اشترطوا في صحة القراءة شروطا ثلاثة هي:

1. صحة السند: فلا تقبل القراءة إلا إذا ثبتت عن رسول الله
2. موافقة العربية سواء كانت الموافقة في الفصيح بدل الأفصح، أو في المختلف فيه بدل المجمع عليه
3. موافقة الرسم العثماني ولو احتمالا.

وإذا اختل شرط من هذه الشروط، كانت القراءة ضعيفة أو شاذة أو باطلة.

موقف النحاة من القراءات القرآنية:

والملاحظ أن هذه القراءات على اختلافها تمثل مادة غنية للغة العربية في أصولها الأولى، فهي تعكس ذلك التنوع الذي طبع اللغة العربية في جوانب الصوت والنحو والدلالة.

فما موقف النحاة من القراءات القرآنية؟

تصنف بعض الدراسات النحاة إزاء القراءات إلى طائفتين:

* طائفة أيدت كلَّ ما جاءت به القراءات واعتمدت غليها في الاستشهاد والتقعيد النحوي مهما كان نوع القراءة متواترة أو آحاداً أو شاذة، وأصحاب هذا الاتجاه هم الكوفيون.
* طائفة لا تحتجّ بالقراءات مطلقا إلاّ إذا كان لها سماع من العرب يؤيدها أو قياس يثبتها، وأصحاب هذا الاتجاه هم البصريون غالبا.

يظهر أن هذا الحكم حكم عان انبنى على ما شاع عن الكوفيون من أنهم يفتحون الباب على مصراعيه في الرواية دون قيود أو شروط تذكر، وما عرف عن البصريين من أنهم يتحفظون في الأخذ عن العرب إلا بقيود معلومة، ولذلك يمكن تسجيل الآتي:

1. ليس صحيح أن الكوفيون قبلوا كل القراءات ولم يرفضوا واحدة منها، بل إن الفراء الكوفي كان أول من رد بعض القراءات واصفا إياها بالشذوذ وهكذا يكون أول من فتح هذا الباب لمن جاء بعده من البصريين والكوفيين. من أمثلة ما ورد عن الفراء في هذا الباب:

قرا حمزة (وَلاَ يَحْسَبَنَّ الذِينَ كَفَرُوا سَبقُوا) الأنفال 59 يقول عنها: "وما أحبها لشذوذها"

قرأ أبو جعفر:( لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسٍبُون) الجاثية 14 يقول عنها:" وهو في الظاهر لحن"

1. إذا سلمنا بأن البصريين ردُّوا بعض القراءات، فإن هذا الرد مردُّه إلى أحد سببين: إما لأنهم شكُّوا في صحة السند، فسيبويه نفسه يعتقد أن القراءة سنه متبعة، أو لمخالفتها الصريحة لما أجمع عليه العرب، والانتقاد يكون للقارئ لا للقراءة.
2. عندما نتأمل مواقف البصريين من القراءات فإننا نجدها على مرحلتين: مرحلة كان فيها الرد هادئا لأن القراءة خالفت العربية، مثال ذلك موقف أبي عمرو بن العلاء من قراءة ابن مروان رضي الله عنه (قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلاَءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) هود 78 (بنصب "أَطْهَرُ") يقول عنها:" احتبى ابن مروان في ذِهْ في اللحن". أما الخليل فيقول عن القراءة نفسها:" والله إنه لعظيم". حتى إذا جاء المبرد (285ه) ومن بعده لم يكتفوا بالانتقاد الهادئ للقراءة بل تطاولوا وأطلقوا في ذلك ألسنتهم. مثال ذلك: موقفه من قراءة نافع برواية خارجة بن مصعب في قوله تعالى (وَجَعَلْنَا لَكُم فِيهَا مَعَايِشِ) الحجر 20، يقول عنها:" فأما قراءة من قرأ (مَعَائِشَ) فهمز، فإنه غلط، وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم، ولم يكن له علم بالعربية."
3. إن هذا الانتقاد والتمحيص في القراءات إنما كانت نهايته القرن الخامس أو السادس للهجرة حتى إذا جاء نجاة الأندلس وعلى رأسهم أبو حيان الأندلسي (745ه) قبلت القراءات على علاتها، بل تكفل أبو حيان في كتابه "البحر المحيط" بالرد على كل نحوي انتقد قراءة او رفضها، بل يذهب الى إثبات أحكام نحوية جاءت بها القراءات كيفما كانت، من ذلك:

جواز همز(معايش) احتجاجا برواية خارجة عن نافع مستدلا بشواهد من كلام العرب.

جواز العطف على الضمير المخفوض احتجاجا بقراءة حمزة في قوله تعالى: (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) النساء1، (قرأ جمهور السبعة بنصب الميم في "الارحام"، وقرأ حمزة بجرها) بل أداه دفاعه عن القراءات إلى التهجم على بعض العلماء والمفسرين، من ذلك ان الزمخشري أنكر على ابن عامر مقرئ الشام قراءة من قراءاته، فقال فيه: " وأعجب لأعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجودا نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت.

3\_الحديث النبوي الشريف:

إذا كان القرآن الكريم هو المصدر الأول للعربية بإجماع العلماء فإنه من المتوقع أن يكون حديث الرسول صلى الله عليه وسلم هو المصدر الثاني في الاستشهاد، لأن النبي صلى الله عليه وسلم، بإجماع اللغويين والنحاة، يعد أفصح العرب قاطبة.

لكن الملاحِظ لعلاقة النحاة واللغويين بأحاديث رسول الله صلى عليه وسلم، يدرك زهدهم في الاعتماد عليها مصدرًا أساسيا من مصادر الاستشهاد في اللغة والنحو. كان ذلك في عهد المتقدمين واستمر عند المتأخرين، حتى جاء القرن السابع للهجرة فعاد النحاة إلى الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، ويأتي على رأس هؤلاء الإمام عبد الله بن مالك (ت672ه) والذي أثار، باعتماده على الحديث، حفيظة أبي حيان الأندلسي (ت745ه) الذي قال فيه: "وقد أكثر هذا المصنَّف (يعني ابن مالك) من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره".

وعلى العموم فإن العلماء انقسموا طوائف بخصوص الاستشهاد بأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم: طائفة منعت وأخرى جوّزت وثالثة توسطت.

المانعون: يمثلون تيار المحافظين الذين تمسكوا بما سار عليه شيخ النحاة سيبويه ومن جاء بعده، وقد برر موقفهم هذا أبو حيان الأندلسي بذكر سببين للامتناع هما:

* إن الأحاديث رويت بالمعنى.
* إن كثيرا من رواة الحديث كانوا غير عرب بالطبع.

المجوّزون: وأغلبهم من اللغويين صناع المعاجم كالأزهري (368ه) وابن سيده (458ه) مع بعض النحاة كابن مالك وابن هشام (761ه).

المتوسطون: وهؤلاء كانوا بين المنع والإباحة، بمعنى أن استشهادهم لم يكن بشكل مطلق، وإنما وضعوا لذلك شروطا تجتمع كلها في أن الاستشهاد لا يكون إلا بالأحاديث التي ثبت لفظها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، يمثل هؤلاء الإمام الشاطبي(790ه) وأبو البركات الأنباري(577ه) وجلال الدين السيوطي(911ه)، ومن المحدثين الشيخ محمد خضر حسين(1377ه) الذي تقدم ببحث إلى مجمع اللغة العربية طرح فيه المسألة من كافة وجوهها وخلص إلى أن من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة وذكر لذلك ستة أنواع هي:

1. ما يروى بقصد الاستدلال على فصاحته عليه الصلاة والسلام، كالأحاديث القصار المشتملة على شيء من محان البيان، كقوله صلى الله عليه وسلم" مأزورات غير مأجورات" وقوله" إنّ الله لا يملّ حتى تملوا".
2. ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها صلى الله عليه وسلم أو أمر بالتعبد بها، كألفاظ القنوت، التحيات، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة،
3. ما يروى شاهدا على أنه كان يخاطب كل قوم بلغتهم. ومما هو ظافر أن الرواة كانوا يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة لرواية الحديث بلفظه.
4. الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها، فإنّ اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق، دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها، والمراد أن تتعدد طرقها إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى الصحابة والتابعين، الذين ينطقون الكلام العربي فصيحا،
5. الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية، لم ينتشر بها فساد اللغة، كمالك بي أنس، وعبد الملك بن جريح، والإلمام الشافعي.
6. ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل ابن سيرين، والقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وغيرهم.

يظهر أن اللغويين والنحاة في ذلك العهد المبكر لم يكونوا على اهتمام كاف بالحديث النبوي الشريف، بل انصرفوا عنه إلى رواية الأشعار انصرافا استغرق جهودهم فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودراسته بقية.

ومع هذه الصورة الواضحة يبقى السؤال مطروحا:

لم انصرفوا كل هذا الانصراف إلى الشعر وكلام العرب، وتركوا الحديث النبوي الشريف؟

سنحاول رسم ملامح البيئة العلمية في ذلك العهد من خلال النقاط الآتية:

1. لم تكن الحركة في الحديث النبوي الشريف جمعا وتمحيصا بنفس النشاط الذي كانت عليه في اللغة والنحو في هذا العهد، بل إن الأولى جاءت متأخرة عن الثانية حيث أن حديث رسول الله صلى عليه وسلم كان في أول عهده مخبوءً في صدور الرجال حتى خلافة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه الذي امر بكتابته، ولكنها في ذلك، أي كتابتهن لم تكن ذات شأن، إذ لم يكن لأمره هذا أثر، فلعله عوجل عنه، ولم يأبه لذلك من خلَفه، حتى انتصف القرن الثاني للهجرة وظهرت هناك محاولات فردية في كتابة الحديث النبوي، فكل عالم يجمع الأحاديث التي صحت عنده، فكان أول من دون الحديث محمد بن مسلم الزهري(124ه) وقيل الربيع بن صبيح(160ه) وسعيد بن أبي عروبة(156ه) إلى أن انتهى الأمر إلى الطبقة التي تلي طبقة الزهري كالإمام مالك بن أنس(179ه) وعبد الملك بن جريح(150ه) والأوزاعي(157ه)، وسفيان الثوري(161ه)، وحماد بن سلمة(167ه). ثم جاءت كتب الحديث الصحاح بعد ذلك بزمن، وبالموازاة مع حركة جمع الحديث النبوي وتمحيصه كانت حركة اللغة والنحو في عنفوانها وهي في ذلك الأسبق.

فإذا كان أول من كتب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم هو محمد بن مسلم الزهري(124ه) أو الربيع بن صبيح(160ه) فإن هذا العصر يمثل عند أهل اللغة والنحو نهاية مرحلة الوضع والتكوين ومن أعلامها:

عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي(117ه) وعيسى بن عمر الثقفي(149ه) وأبو عمرو بن العلاء(154ه) وبداية مرحلة النشوء والنمو ومطلعها عصر الخليل بن أحمد الفراهيدي(175ه)

يضاف إلى ذلك أن النقل والرواية منهج حجازي، أما العقل فمنهج عراقي ولذلك لا نستغرب قلة رواج الحديث في بيئة العراق.

1. أمام الحالة التي عليها الحديث النبوي الشريف من عدم تمييز صحيحه من فاسده في هذا العصر إلا قليلا، فإن شعورا عاشه كثير من اللغويين والنحاة وهو إحساس يقوم على شدة روعهم وتقواهم، إذا هم رووا حديثا موضوعا من أن يصدق عليهم قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار".

يقول الأصمعي(216ه): "إنّ أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي صلى الله عليه وسلم: "من كذب عليّ فليتبوأ مقعده من النار" لأنه لم يكن يلحن، فمهما رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه".

1. كان إقبال سيبويه على تعلم العربية يصاحبه نفور من تعلم الحديث، حيث يروى أن سيبويه في مطلع مسيرته العلمية طلب أخذ الحديث عن حماد بن سلمة، فبينما هو يستملي حماد قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "ليس من أصحابي إلاّ من لو شئت لأخذت عليه ليس عليه أبا الدرداء"، فقال سيبويه: "ليس أبو الدرداء"، وظنه اسم ليس .فقال حماد "لحنت يا سيبويه ليس هذا حيث ذهبت، وإنما ليس ههنا استثناء" فقال سيبويه: "لا جرم، سأطلب علما لا تلحنني فيه"، ثم مضى ولزم الخليل.

وهكذا انقطع سيبويه لطلب العربية لأنه علم لا يلحن فيه. ويظهر أن كثيرا من تلاميذ سيبويه بل وتلاميذه رضوا هذا المنهج منه وساروا على الدرب نفسه حتى القرن السابع للهجرة عصر أبي حيان الأندلسي(745ه) الذي شنع على ابن مالك استدلاله بأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، مستدلا بأن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لان العرب، كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن مبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين، لم يفعلوا ذلك وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين.

وهكذا إذا سيبويه ومعه سابقون واللاحقون أنموذجا يقتدى به في هذا الباب.

1. إن القول بأن اللغويين أصحاب المعاجم كانت لهم عناية بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، كلام لا يعنينا في هذا البحث ومن جهة أخرى، إن الذين احتجوا بالحديث في معاجمهم إنما كانوا من علماء القرن الرابع للهجرة من أمثال الأزهري(370ه) صاحب التهذيب، والجوهري(393ه) صاحب الصحاح، وابن سيده(458ه) صاحب المخصص، وابن فارس(395ه) صاحب مقاييس اللغة. كل هؤلاء إنما جاءوا بعد أن بلغ علم الحديث مرحلة النضج والاكتمال، وتميزت الأحاديث صحيحها من فاسدها، بل ظهرت إلى الوجود الكتب الصحاح الست وهي صحيح البخاري ومسلم وسنن أبي داوود والترمذي والنسائي وابن ماجة.

أما المتقدمون من النحاة من طبقة الأخفش الأكبر(172ه) ويونس بن حبيب(182ه) والخليل(172ه) وسيبويه(180ه) وأضرابهم، فإن بيئة الحديث في عصرهم كانت ملأى بالأحاديث الموضوعة والمفتراة، ولذلك أعرضوا عنها وتركوا الاستدلال بها.